

أفريكا كونفيدنشنال: الغاز الإسرائيلي يدخل حسابات السيسي في غزة



نشر موقع أفريكا كونفيدنشنال تقريراً يتناول كيف دخل الغاز الإسرائيلي في حسابات السيسي في الحرب على غزة.

يلفت الموقع الفرنسي في مستهل تقريره إلى أن الصراع في غزة وضع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في موقف صعب. ولم يتمكن من ممارسة نفوذ كبير على مسار الصراع، بخلاف تأكيد رفضه لأي إعادة توطين جماعي لفلسطينيين في غزة في مصر والعمل مع قطر في الجهود المبذولة للتوسط في صفقة الرهائن. وقد تضرر الاقتصاد المصري الهش بالفعل من هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر، والتي أدت إلى انخفاض إيرادات قناة السويس. ولا يوجد احتمال على المدى القريب لحل الصراع، وقد تكون الأمور على وشك أن تتفاقم إلى حد كبير إذا مضت إسرائيل قدماً في شن هجوم كبير على رفح.

وحذرت مصر إسرائيل من أن معاهدة السلام الموقعة عام 1979 قد تصبح في خطر إذا استمر الهجوم على رفح. وفي الوقت نفسه، يقوم مقاتل مصري ببناء جدار خرساني حول منطقة تبلغ مساحتها 18 كيلومتراً مربعاً على طول الحدود الشرقية لقطاع غزة، فيما يمكن أن يكون بمثابة حالة طوارئ للتعامل مع نزوح الفلسطينيين الفارين من أي هجوم إسرائيلي من هذا القبيل.

ومن ناحية أخرى، كانت مصر تعمل مع صندوق النقد الدولي على حزمة مالية معززة لمساعدتها على التعامل مع أزمة ميزان مدفوعاتها - وقد اعترف صندوق النقد الدولي بأن هذه الحزمة سوف تشمل النظر في التكاليف الإضافية الناجمة عن أزمة غزة. وتعمل مصر أيضاً على وضع خطط لتحقيق زيادة كبيرة في إمدادات الغاز الطبيعي من إسرائيل، سواء من خلال خط الأنابيب البحري الحالي أو من خلال بناء خط أنابيب بري جديد.

صناعة الغاز في مصر

وأشار الموقع إلى أن صناعة الغاز في مصر مرت بعدة دورات منذ أن بدأ تطوير حقولها في شرق البحر المتوسط قبل ما يقرب من 40 عاماً. وفي نهاية التسعينيات، قررت الحكومة أن هناك احتياطات كافية للشروع في استراتيجية التصدير والتي تتمثل في إنشاء خطوط الأنابيب إلى الأردن وإسرائيل ومصانع الغاز الطبيعي المسال. وبلغت الصادرات ذروتها عند ما يقرب من 20 مليار متر مكعب في عام 2009، لكنها شهدت بعد ذلك انخفاضاً حاداً،

مع تقادم الحقول، وارتفاع الاستهلاك المحلي، وتوقف شركات النفط العالمية عن الاستثمار بسبب الشروط السيئة.

وبعد تحسين هذه الشروط، تعافي الإنتاج. ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى اكتشاف حقل ظهر وتطويره السريع، والذي بدوره شجع قطاع الغاز البحري الإسرائيلي الناشئ. واستؤنفت صادرات الغاز الطبيعي المسال في 2019، لتصل إلى نحو 10 مليارات متر مكعب في 2022، مما يدر على مصر نحو 8 مليارات دولار. ومع ذلك، فقد ساعد في هذا الأداء استكمال الواردات من حقلي تمار وليفيثان في إسرائيل، عبر خط الأنابيب نفسه الذي استُخدم في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لتصدير الغاز إلى إسرائيل.

وقد بدأ إنتاج مصر في الانخفاض مرة أخرى، بسبب النضوب الطبيعي وبعض المشاكل الفنية في حقل ظهر، والتي لم تُحل بعد. وظل الاستهلاك المحلي تحت السيطرة في عام 2022 بفضل استيراد زيت الوقود الروسي بسعر مخفض كبديل للغاز في محطات توليد الكهرباء، لكن ذلك انخفض منذ أوائل عام 2023 بسبب نقص النقد الأجنبي في مصر.

بدأت الواردات من إسرائيل في عام 2020، بناءً على اتفاقيات تجارية طويلة الأجل بين مالكي تمار وليفيثان (بما في ذلك شركة شيفرون، المشغل) وشركة مصرية مسجلة في الخارج مملوكة لمجموعات أعمال مرتبطة بأجهزة المخابرات. وارتفعت هذه الواردات بشكل مطرد إلى نحو 8.5 مليار متر مكعب في عام 2023، جاء معظمها من حقل ليفييثان.

ويشكل الغاز الإسرائيلي 14% من إجمالي الإمدادات المصرية. وكان هناك انقطاع قصير بعد الهجوم الذي قادته حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر، لكن الواردات استؤنفت في أوائل نوفمبر، وتفيد التقارير الآن أنها تصل إلى ما يعادل 10 مليار متر مكعب سنوياً.

تقييد خيارات السيسي

ولفت الموقع إلى أنه وحتى لو كان السيسي يميل إلى اتخاذ موقف أكثر حزمًا تجاه إسرائيل، فسيتعين عليه أن يفكر ملياً في مخاطر تعريض المساعدات المالية الغربية للخطر وإثارة حالة طوارئ في مجال الطاقة من خلال قطع الإمدادات الحيوية من الغاز الإسرائيلي.

وقد سعت السلطات المصرية إلى التقليل إلى أدنى حد من التدقيق في أنشطتها فيما يتعلق بغزة. وكان الوصول إلى شمال سيناء مقيداً بشدة لسنوات، وذلك بسبب الحملة العسكرية المصرية الطويلة الأمد ضد المتمردين الإسلاميين والقبليين. وصدرت التقارير الأولى عن إنشاء المنطقة المسورة على الجانب المصري من حدود رفح في 14 فبراير من منظمة غير حكومية مقرها لندن، وهي مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان. وقد أكدتها وسائل الإعلام الغربية فيما بعد مع إمكانية الوصول إلى صور الأقمار الصناعية.

وكان أحد جوانب المشروع هو مشاركة شركة مقاولات، مملوكة لرجل أعمال بارز في سيناء وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية الذي يسيطر عليه الجيش. ويسيطر رجل الأعمال أيضاً على وكالة سفر تنشط في تأمين تأشيرات الخروج لفلسطينيين غزة الذين يحملون جوازات سفر أجنبية، وتدير قوة قبلية مسلحة جيداً.

وقد سعت الحكومة إلى التشكيك في هذه التقارير، على الرغم من اعتراف وزير الخارجية سامح شكري بأن مصر ستتعامل بشكل إنساني مع أي نزوح جماعي للفلسطينيين من رفح، في حين أعادت التأكيد على الخط الرسمي المتمثل في أنها لا تزال تعارض أي تهجير من هذا القبيل. وفي الوقت نفسه، استدعت السلطات رئيس تحرير إحدى وسائل الإعلام المستقلة القليلة في مصر للاستجواب، في رد واضح على نشرها مقالاً عن أنشطة رجل الأعمال في سيناء إبراهيم العرجاني.

ويضيف الموقع أن السيسي ليس أمامه سوى القليل من الخيارات الجيدة في أزمة غزة. وتركز مصر على محاولة درء الهجوم الإسرائيلي على رفح في إطار وقف لإطلاق النار يشمل تبادل الأسرى. وهذا من شأنه أن يسمح بزيادة إمدادات المساعدات الإنسانية، ومعظمها عبر مصر، وسط مفاوضات حول إنشاء هياكل لتوزيع المساعدات وإدارة غزة، وكذلك حول الترتيبات الأمنية.

كان للوضع في غزة والتمرد في سيناء بعض الجوانب الإيجابية لنظام السيسي. وقد أتاحت لمصر تسليط الضوء على دورها في السعي لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة في مواجهة الجماعات العنيفة. وقد كان هذا مفيداً في درء الانتقادات الموجهة إلى سجل السيسي في مجال حقوق الإنسان. كما يمكن أن يصب ذلك في صالح السيسي في جهوده لتأمين خطة إنقاذ مالية جديدة.

اعتماد مصر المتزايد على تمار

وأوضح الموقع أن الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة أثارت ردود فعل قوية بين الرأي العام المصري، ولكن الانتقادات العلنية لحكومتهم بسبب استجابتها الضعيفة كانت نادرة، وذلك نظراً للمخاوف المبررة من الانتقام من الأجهزة الأمنية. وقد يفسر هذا الرد الخافت نسبياً على الأخبار التي تفيد بأنه بينما كانت إسرائيل تستعد للهجوم على رفح، توصلن البلدان إلى صفقة لزيادة إمدادات الغاز الطبيعي من حقل تمار إلى مصر.

وأكدت هذه الصفقة اعتماد مصر المتزايد على الغاز الإسرائيلي، ذلك أن إنتاج مصر من الغاز في الوقت الحالي لا يكفي لتلبية الطلب المحلي، ناهيك عن تشغيل محطتي تصدير الغاز الطبيعي المسال. وحتى مع إضافة الغاز الإسرائيلي، اضطرت مصر إلى ترشيد إمدادات الكهرباء منذ منتصف عام 2023، ولم يكن هناك سوى عدد قليل من شحنات الغاز الطبيعي المسال التي تغادر محطتي إدكو ودمياط. وهناك احتمال أن يرتفع إنتاج مصر مرة أخرى، لكن ذلك يعتمد على نتائج التنقيب المستمر.

ويرتبط الاتفاق الأخير لتعزيز الواردات الإسرائيلية بقرار شركاء تمار بالمضي قدماً في التوسع الذي سيوفر 4 مليارات متر مكعب إضافية من الغاز سنوياً. ومن المقرر أن تبدأ عمليات التسليم في يوليو 2025. وجرى التعاقد حالياً على توريد ملياري متر مكعب سنوياً. كما أن هناك خطأً لإنشاء خط أنابيب جديد يمتد من نقطة جنوب بئر السبع إلى شمال سيناء بسعة تصل إلى 20 مليار متر مكعب.

ويشكل حقل غزة البحري، الذي اكتُشف في المنطقة الاقتصادية الخالصة للسلطة الفلسطينية عام 2000، هامشاً في هذه القصة. والحقل صغير نسبياً، إذ تقدر احتياطياته بحوالي 30 مليار متر مكعب (يقدر احتياطي ظهر بأكثر من 700 مليار متر مكعب)، لكن هذا سيكون كافياً لتلبية احتياجات غزة من الكهرباء وترك فائض مفيد للتصدير. وقد تراجعت خطة لتصدير فائض غزة عبر محطات الغاز الطبيعي المسال المصرية عندما سيطرت حماس على غزة.

وقد أحييت مصر هذا الاقتراح عندما بدأ إنتاجها من الغاز في الانخفاض، ومن اللافت للنظر أن إسرائيل وافقت على ذلك في منتصف عام 2023. ويبدو أن هذا نابع من تقييم مفاده أن الفوائد الاقتصادية من ذلك ستقنع حماس بالكف عن أي مغامرة عسكرية.